

التضخم في الجزائر بين متغيرات الاقتصاد الحقيقي والتحليل النقدي (2001-2017) *Inflation in Algeria Between the Variables of the Real Economy and Monetary Analysis (2001-2017)*

د. نسيلي خديجة

د. نسيلي جهيدة

المركز الجامعي عبد الله مرسللي، تيبازة، الجزائر

جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر

k.nassili@yahoo.fr

d.nassili@gmail.com

تاريخ القبول: 2020/07/16

تاريخ الاستلام: 2018/12/20

الملخص: قمنا من خلال هذه الورقة البحثية بمحاولة إيجاد تفسير لظاهرة ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنة 2001 و 2017، التي عرفت منعرجا هاما في مختلف السياسات الاقتصادية خاصة بعد الأزمة المالية التي شهدتها العالم 2008، ومخلفاتها على الاقتصاد الجزائري التي ظهرت جليا منذ منتصف سنة 2014، لذلك عملنا على تتبع مختلف المتغيرات التي من شأنها أن تترجم ارتفاع المستوى العام للأسعار، مستخدمين لذلك المنهجين الوصفي والتحليلي، بداية من الوضعية النقدية والسيولة المتداولة في الاقتصاد، ثم حاولنا تحليل كيفية اتجاه التضخم مع مختلف التدابير والإجراءات الحكومية فيما يتعلق بسياسة التشغيل والسياسة المالية، بالإضافة إلى انعكاس تقلبات كل من أسعار الصرف وأسعار النفط على سلوك معدلات التضخم، وقد تبين أنه إضافة إلى كل هذه العوامل تشكل ضعف المنافسة وتنظيم الأسواق عامل مهم في التضخم كون التضخم الأساسي هو المعدل الأهم في التضخم الكلي.

الكلمات: المفتاحية: التضخم، التوسع النقدي، الاستقرار النقدي، معدل البطالة، العجز الموازي، أسعار الصرف، أسعار النفط.

Abstract : In this paper, we tried to find an explanation for the high inflation rates in Algeria during the period between 2001 and 2017, which was a major turning point in various economic policies especially after the financial crisis of 2008, and its consequences on the Algerian economy, which has been evident since the middle of the year 2014. For this purpose, we worked on tracking the various variables that would translate the rise in the general level of prices, using the descriptive and analytical methods, starting from the position of liquidity traded in the economy, and then tried to analyze how inflation trend with various measures and procedures. With respect to operating and financial policy, in addition to the reflection of fluctuations in both exchange rates and oil prices on the behaviour of inflation, has been shown that in addition to all of these factors are weak competition and market regulation is an important factor in inflation, the fact that core inflation is the most important rate in the total inflation.

Key Words: Inflation, Monetary expansion, Monetary stability, Unemployment rate, Budget deficit, Exchange rates, Oil prices.

JEL Classification: E31

*مرسل المقال : نسيلي جهيدة (d.nassili@gmail.com)

مقدمة :

يعتبر التضخم من أبرز الظواهر الاقتصادية التي اجتاحت العالم، خاصة بعد أزمة الكساد الكبير، حيث عرفت مستويات الأسعار ارتفاعا مستمرا لاسيما خلال السبعينات، لذلك يعتبر التضخم من أهم الموضوعات التي شغلت حيزا لا بأس به من الاهتمام من طرف المحللين والمفكرين الاقتصاديين.

ولعل أن المجاميع النقدية وتغيرها وتذبذبا تعد من أهم المتغيرات التي تدخل في تفسير ظاهرة التضخم، حيث أن استخدام متغيرات السيولة في نموذج لدراسة التضخم لا يمكن مقارنة أدائه مع نموذج بديل يعتمد متغيرات الاقتصاد الحقيقي، لكن هذا لا يعني أن تفسير التضخم يقتصر على دراسة المتغيرات النقدية، إذ توجد الكثير من الدلائل التي يمكن التنسيق بينها والتوصل إلى الترحيح أو التحفظ، إضافة إلى تحليل مدى الارتباط بين تغيرات السيولة والتضخم ومتغيرات الاقتصاد الحقيقي.

لذلك سنحاول من خلال بحثنا الربط بين سلوك المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2001 و 2017، ومختلف المتغيرات الأساسية في الاقتصاد الوطني، بدءا من العرض النقدي، معدلات البطالة، العجز الموازي والإنفاق الحكومي، أسعار الصرف، وأخرا أسعار النفط، حتى نوضح كيف كان لهذه المتغيرات أثر على ظاهرة التضخم التي عرفت تطورا مهما في الآونة الأخيرة. ولن نتوقف عند ذلك فقط بل سنعمل على توضيح مدى إمكانية التأثير على التضخم بالأدوات المتعارف عليها للسياسة النقدية، فإذا كانت للسيولة، آثار متزامنة ومتخلفة، تزيد من التضخم، فلا بد أن يكون لدى السلطة النقدية أدوات للتحكم بها، خاصة أنه خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2014، تميزت الجزائر باعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من أبريل 2001 إلى غاية أبريل 2004 وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة ما بين 2005-2009، ثم برنامج توطيد النمو الاقتصادي ما بين عامي 2010 و 2014، إذ تعززت المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني بشكل إيجابي خلال نفس الفترة؛ حيث ساهمت العديد من العوامل في تحسين الوضع النقدي في الجزائر ودفعه نحو التوسع، ومن بين هذه العوامل ارتفاع أسعار البترول، آنذاك، بالإضافة إلى السلفات النقدية التي تمنحها الخزينة العمومية لضمان إعادة رسميتها وتخفيض الجزئي لديونها. غير أن الانخفاض المفاجئ لأسعار النفط ابتداء من جوان 2014 واستمراره في الانخفاض خلال ما بين سنة 2015 و 2017، تسبب في صدمة كبيرة للاقتصاد الوطني وعلى وجه الخصوص المالية العامة والحسابات الخارجية، أين ارتفع العجز الموازي، وتأكلت احتياطات الصرف، الأمر الذي انعكس سلبا على النشاط الاقتصادي والتشغيل ومن ثم التضخم.

ومن أجل الخوض في تحليل أهم التطورات الاقتصادية والمالية والنقدية خلال فترة الدراسة وكيفية انعكاسها على التضخم، ارتأينا تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاث محطات كالتالي:

- التأصيل النظري لظاهرة التضخم؛
- سلوك التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2001 و 2017؛
- التضخم بين التفسير النقدي والنطاق الأوسع.

- هنا، يمكن التوقف عند إعطاء نظرة عامة عن ماهية التضخم الذي يعرف بأنه النسبة المئوية لمعدل التغير في المستوى العام للأسعار (سامي خليل، 1994، ص 66)، وعادة ما يشار إلى المستوى العام للأسعار بالمتوسط الترجيحي لأسعار مجموع السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما (خالد المزني، 2005، ص 250)، على أن يحدث هذا الارتفاع بصفة مستمرة ولا يقتصر على مجموعة معينة من الأسعار. وقد ينشأ التضخم عن أحد أو مجموعة من العوامل التالية: (طاهر البياني، 2011، ص ص 254_257)
- التضخم الناشئ عن زيادة الطلب الفعال أو حجم الإنفاق العام في الوقت الذي لا تواكبها زيادة في العرض بسبب وصول الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل؛
 - التضخم الناتج عن زيادة تكاليف الإنتاج كارتفاع الأجور بمعدلات تفوق الزيادة الإنتاجية أو ارتفاع أسعار البلد المصدر أو انخفاض القيمة الخارجية لعملة البلد المستورد؛
 - التضخم المشترك بتفاعل عوامل كل من زيادة الطلب الفعال ودفع التكاليف إلى الأعلى، أي زيادة النقود المتداولة دون زيادة في الإنتاج؛
 - التضخم المستورد: حيث يظهر هذا النوع من التضخم في الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة كما هو الحال في الجزائر، ويحدث هذا النوع نتيجة للزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج. وهنا لابد من ضرورة التفرقة بين تضخم التكاليف والتضخم المستورد، حيث ينشأ الأول عن استيراد مواد أولية أو عناصر إنتاج بأسعار متضخمة مما يؤدي إلى رفع تكاليف الإنتاج؛
 - التضخم الهيكلي: ويحدث حين ترتفع أسعار بعض السلع الأساسية في الإنتاج، التي تدخل كمواو أولية أو وسيطة لسلع أخرى، مما ينتج عنه ارتفاع عام في مستوى الأسعار.

1. التأسيس النظري لظاهرة التضخم:

عندما ننطلق من الافتراضات الكلاسيكية، تصبح نظرية كمية النقود هي المصدر المعول عليه في تفسير ظاهرة التضخم خلال العقود المنتهية بأزمة الثلاثينات من القرن التاسع عشر، فبناء على المفهوم الذي أسس عليه أصحاب نظرية "كمية النقود" اعتقادهم باعتبار الدور الذي تلعبه النقود كوسيط للتبادل، فإن أي زيادة في العرض النقدي سيتم إنفاقه في شراء السلع والخدمات، وحيث أن "قانون ساي" الذي ينص على أن العرض يخلق طلبه، فإن الناتج يكون عند التشغيل الكامل مما يدفع بالأسعار لامتصاص كل زيادة في عرض النقود (أسامة الدباغ، 2007، ص 58).

إلا أن النظرية النقدية سقطت في دائرة عدم التقدير خلال الكساد الكبير، فقد بدت غير قادرة على تفسير ما كان يحدث لأنها اعتمدت على سرعة دوران ثابتة للنقود (توماس ماير، 2002، ص 440)، حيث حدد "كينز" J. Keyns « من خلال نظرية تفضيل السيولة متغير سعر الفائدة للتعبير عن العائد من الأصول المالية الأخرى "السندات تحديدا" كمحدد آخر للطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية، فالنقود تتمتع بخاصية السيولة الكاملة، وبالتالي لا تدر عائدا مما يفسر وجود علاقة عكسية بين السيولة والربحية، وأكد "كينز" على دور التغيرات

الدورية لسعر الفائدة في تحفيز التقلبات الدورية لسرعة دوران النقود، فإذا كان الطلب على النقود يعتمد على الدخل النقدي من خلال النسبة K ، وهي تعادل مقلوب سرعة دوران النقود $K = \frac{1}{v}$ ، فإن تقلب v سيؤدي حتما إلى تقلب K ، ويعني ذلك بالضرورة عدم استقرار دالة الطلب على النقود. كما بين "كينز" أنه في ظل مصيدة السيولة تختفي الأرصدة النقدية جميعها في أرصدة معطلة دون أن تؤدي دورها في تخفيض معدل الفائدة، وكذلك في ظل مصيدة استثمارية بما تعنيه من نهاية العلاقة بين الاستثمار والتغير في معدلات الفائدة؛ ومنه يرى "كينز" أنه ستتنخفض سرعة دوران النقود v بمقدار مساو تماما للمقدار الذي توسع به عرض النقود M ، وبالتالي عدم نجاعة السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي.

غير أن هذه الأفكار الكينزية كانت الإطار نفسه الذي سعى من خلاله "فريدمان" « M.FRIEDMAN » ضمن النظرية النقدية الحديثة إلى بعث الحياة في النظرية الكمية، ففيما كان يؤكد "فيشر" « Irving FISHER » مؤسس النظرية الكمية أن التغيرات في كمية النقود وحدها التي تؤثر على المستوى العام للأسعار، يرى "فريدمان" أن هناك عوامل أخرى بإمكانها التأثير على المستوى العام للأسعار، لكن هذه العوامل تأتي في المرتبة الثانية بعد كمية النقود، وأكد على دور النقود والسياسة النقدية في تأثيرها على سلوك الإنتاج والأسعار (سامي خليل، 1994، ص 639). إذ اعتبرت النظرية النقدية الحديثة أن سرعة دوران النقود عبارة عن دالة لتكلفة الاحتفاظ بالنقود، وتقاس هذه التكلفة عادة بسعر الفائدة، فإذا كانت هذه الأخيرة منخفضة ومستقرة نسبيا، كانت سرعة دوران النقود مستقرة نوعا ما أيضا، ولكن خلال التضخم الجامح فإن تكلفة أكبر للاحتفاظ بالنقود هو فقدانها لقوتها الشرائية لأن سعر الفائدة يتخلف كثيرا خلف معدل التضخم، لذلك جعل "كاجان" « P.KAJAN » الطلب على النقود وسرعة دوران النقود، دالتين لمعدل التضخم المتوقع، والتي قدرها مستخدما نموذج "التوقعات_التوافق". (توماس ماير، 2002، ص 440)

2. سلوك التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2001 و 2017 :

لقد سطر كل من قانوني 90-10 و 03-11 الأهداف النهائية للسياسة النقدية (فضلا عن تحديد مهام بنك الجزائر)، ويمكن تلخيص هذه الأهداف في تحقيق استقرار الأسعار ونسبة أسعار الصرف بالتوافق مع الاستعمال التام للموارد ونمو سريع للاقتصاد (CNES، 2005، ص 49)؛ وبالرجوع إلى التقرير السنوي لبنك الجزائر حول الوضعية النقدية والتضخم لسنتي 2000 و 2001، يتبين أن بنك الجزائر لم يأخذ بعين الاعتبار سوى هدف استقرار الأسعار، كما جاء في التقرير السنوي لسنة 2003 ما يأتي: (إن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على استقرارية الأسعار باعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار المستهلك)، وعليه يبقى الهدف الأساسي للسياسة النقدية الذي حدده بنك الجزائر، هو استقرار الأسعار ومراقبة وتيرة التضخم، في الوقت الذي تنص فيه المادة 55 من القانون 90_10 المتعلق بالنقد والقرض (Journal officiel N° 16, 1990, P450) على تعدد الأهداف النهائية للسياسة النقدية، إذ تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، وهكذا يأتي هدف تحقيق معدل نمو اقتصادي منتظم إلى جانب تحقيق

التشغيل الكامل في المقام الأول، في حين جعل هدف استقرار الأسعار والحفاظ على استقرار العملة خارجيا في المقام الثاني (بلعوز بن علي، 2008).

لقد تم استهداف معدل التضخم في الجزائر بـ 3% كمؤشر لأسعار الاستهلاك وذلك منذ 2003 كهدف نهائي للسياسة النقدية، غير أن هذه النسبة قد تم تعديلها منذ عام 2007، إذ أصبح معدل التضخم المستهدف 4,3% ويرجع ذلك إلى ارتفاع وتيرة التضخم المستورد (Banque d'Algerie, 2010, P180).

الجدول 01: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2001 و 2017.

(الوحدة: نسبة مئوية)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل التضخم	1	1.43	4.26	3.97	1.38	2.31	3.68	4.86	5.74	3.91	4.25	8.89	4.1	3.8	4.4	6.4	5.6

Source : office national des statistiques, disponible sur le site internet : http://www.ons.dz/IMG/pdf/Indice_globale2002-2012.pdf

من خلال الجدول السابق، يبدو أن بلوغ معدل تضخم مستهدف رهان صعب للغاية، حيث شهدت سنتي 2003 و 2004 اختراق هذا السقف بما أن مؤشر أسعار الاستهلاك قد وصل إلى 4,26% و 3,97% على التوالي، لينخفض بشكل ملحوظ إلى 1,38% و 2,31% خلال 2005 و 2006 على التوالي، ليعاود الارتفاع من جديد سنة 2007، إذ سجل معدل 3,68% بفعل التوسع في السياسة المالية وانطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي، إلا أنه كان ضمن الحدود المستهدفة من السياسة النقدية (4%).

إن معدل التضخم المسجل سنة 2009 والمقدر بـ 5,74% يرجع إلى ارتفاع معدلات التضخم المستورد منذ سنة 2008، إذ أدت الأزمة المالية العالمية إلى ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار، ما تسبب في ارتفاع أسعار السلع المستوردة، علما أن 60% من واردات الجزائر تتم بهذه العملة باعتبار الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للجزائر. وقد سجلت سنة 2012 أعلى مستويات للتضخم بحيث بلغت "ذروة تاريخية" بمعدل 8.89% ترجع أساسا إلى ارتفاع أسعار بعض المواد الطازجة حسبما أكدته التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2012 ليشكل انشغالا هاما بالنسبة للسلطات العمومية، وقد تم العمل على تخفيض هذه النسبة لتصل إلى 5,4% خلال السداسي الأول من سنة 2013 (الديوان الوطني للإحصاء 2013).

واللافت في هذا الصدد هو أن معظم المعدلات المسجلة لا تتوافق مع الأرقام المستهدفة من السياسة النقدية الواردة في تقارير بنك الجزائر السنوية، وحسب بنك الجزائر تتمثل أسباب التضخم خلال هذه الفترة، في ارتفاع أسعار المواد الزراعية المستوردة حيث ساهمت في إحداث التضخم بنسبة 31%، والتوسع الكبير في الكتلة النقدية الذي ساهم بنسبة 62%، في حين ساهم ارتفاع أسعار الخضار والفواكه الطازجة في إحداث التضخم بنسبة 7%.

لكن، ومن بعد عودة التضخم بين سنتي 2013 و 2014 إلى هدف التضخم المسطر، بالرغم من شبه انعدام وتيرة التوسع النقدي في سنة 2015، سجلنا توقف تراجع التضخم الذي عاود إلى الارتفاع ليبلغ في نهاية هذه السنة معدل 4.4%، مسيطرا عليه الطابع الهيكلي، كون أن التضخم الأساسي (المقاس بمتوسط المؤشر السنوي خارج المواد الغذائية الطازجة، أي 83.1% من نفقات الاستهلاك) يعادل التضخم الكلي. وقد تواصل تسارع متوسط وتيرة التضخم السنوية في 2016 ليبلغ معدل 6.4%، ولا يبدو أن هذا الارتفاع يعود إلى الأسباب المعتادة كتطور الكتلة النقدية، وتدهور أسعار الصرف، وكذا ارتفاع أسعار أهم المنتجات الأساسية المستوردة، بل يرجع أساسا إلى النقائص في ضبط الأسواق، والوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية (تقرير بنك الجزائر، 2016، ص7)، وما يمكن التعقيب عنه فيما يخص معدل التضخم سنة 2017 فهو التراجع المسجل بـ 0.6 نقطة لكن يبقى الطابع الهيكلي هو المسيطر عليه، إذ تجاوز التضخم الأساسي المقدّر بـ 6.8% التضخم الكلي الذي انخفض إلى 5.6%.

3. التضخم بين التفسير النقدي والنطاق الأوسع:

3.1. التضخم وعرض النقود:

يعتمد حجم تأثير عرض النقود على المستوى العام للأسعار على درجة استجابة الناتج الحقيقي لتطورات الطلب الكلي في الاقتصاد، فإذا لم يصاحب زيادة الطلب الكلي نتيجة لزيادة عرض النقود زيادة ماثلة في الناتج الحقيقي، فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. بمعنى أن التضخم يزداد بزيادة الفجوة ما بين نمو عرض النقود ونمو الناتج الحقيقي، كما سبق الإشارة إليه في النظرية الكمية للنقود. ويرتبط معدل التضخم بنمو عرض النقود من خلال قناتين رئيسيتين هما: فائض السيولة وسعر الفائدة. (حسين العمر، ص 200)

أ. فائض السيولة: لقد تميز الوضع الاقتصادي الكلي بالجزائر منذ سنة 2000 بالتراكم المستمر في السيولة، إذ شهد توسع في العرض النقدي سواء بالمفهوم الضيق أو الواسع، حيث عرفت كمية النقود تطورا ملحوظا بلغت ذروتها سنة 2008 بقيمة 4964.9 مليار دج انتقلا من 1048.18 مليار دج سنة 2000، وهو ما يمثل نسبة 373.66% من سنة الأساس؛ في حين ارتفعت قيمة النقود بالمفهوم الواسع M_2 ، لتبلغ أوجها سنة 2009، بقيمة زيادة تقدر بـ 5156.6 مليار دج وهو ما يعادل 252.94%، إذ انتقلت من 2022.5 مليار دج سنة 2000 إلى 7178.7 سنة 2009.

الجدول 02: الوضعية النقدية للجزائر بين 2001 و 2017

(الوحدة: مليار دج)

Source : Banque d'Algérie, « Bulletin statistique, séries rétrospectives », hors-série

السنة	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
صافي الموجودات الأجنبية	11 227,4	12.696,6	15524,8	15734,5	15225,2	14939,9	13922,4	11996,51	10885,71	10246,9	7415,5	5515,0	4179,7	3119,2	2342,7	1755,7	1310,7
صافي الموجودات المحلية	3 747,2	1 220,2	-1 670,9	-2070,6	3283,6-	-3926,6	-3993,2	- 3715,81	- 3712,61	- 3291,0	- 1420,9	-687,5	-109,2	525,2	1012,2	1145,8	1162,8
التداول النقدي خارج البنوك	4 716,9	4 497,2	4 108,1	13663,9	11941,5	2952,3	2571,5	2098,6	1829,4	1540,0	1284,5	1081,4	921,01	874,3	781,3	664,7	577,2
الودائع تحت الطلب	4 513,3	3 732,2	3 891,7	4 428,2	3 537,5	3380,5	4570,2	3657,81	3114,8	3424,9	2949,1	1760,6	1240,5	1133,0	719,6	642,2	554,9
النقدود	10	9 407,0	9 261,2	9 603,0	8 249,8	7681,8	7141,7	5756,41	4944,2	4964,9	4233,6	3177,8	2437,5	2165,7	1631,0	1416,3	1238,5
شبه النقودود	4 708,5	4 409,3	4 443,3	4 083,7	3 691,7	3331,5	2787,5	2 524,3	2228,9	1991,0	1761,0	1649,8	1632,9	1478,7	1723,9	1485,2	1235,0
ودائع لدى الخزينة و CCP	1 035,8	1 164,4	1 244,6	1 483,3	1 481,3	1349,0	1034,0	735,5	572,9	459,8	378,7	335,8	276,0	158,3	130,1	109,4	106,4
الكتلة النقدية M_2	14 974,6	5401,0	5220,4	13 686,7	11 941,5	11013,3	9929,2	8280,71	7173,1	6955,9	5994,6	4827,6	4070,4	3644,3	3354,9	2901,5	2473,5

Consultez le « rapport de la banque d'Algérie sur l'évolution économique et monétaire en Algérie 2012 » juin 2012, pp : 46_60 ; pour l'année 2012, , juillet et de l'année 2017, p 148. 2013, p131;

ويأتي التوسع في عرض النقود خلال السنوات الواقعة بين سنتي 2001 و 2014، كدليل على السياسة التوسعية التي انتهجها بنك الجزائر بعد دخول الاقتصاد الوطني فترة الانفتاح على العالم، وارتفاع أسعار النفط، ونمو الاحتياطي الأجنبي الذي يأتي كأهم العوامل المؤثرة على العرض النقدي، حيث تمكن بنك الجزائر خلال هذه الفترة

من تشكيل مستويات مرتفعة من الموجودات الخارجية، نتجت عن ارتفاع عائدات قطاع المحروقات، فقد تضايف حجم الموجودات الأجنبية كمقابل الكتلة النقدية من سنة 2001 إلى سنة 2012 بأكثر من 12 مرة، إذ انتقل من 1310.7 مليار دينار سنة 2001 إلى 15734.5 مليار دينار سنة 2014.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى يلاحظ أنه خلال نفس الفترة حدث تقلص كبير لصافي الموجودات الداخلية كمقابل للكتلة النقدية والذي أصبح سالبا منذ سنة 2005، ويرجع ذلك، حسب تقرير بنك الجزائر حول الوضعية النقدية، إلى الانخفاض التدريجي لمديونية الخزينة العمومية واستمرار تراكم الادخارات المالية من طرف الخزينة، ومع تزايد الموارد لدى صندوق ضبط الإيرادات تعتبر الخزينة العمومية دائنا صافيا لمجموع القطاع البنكي منذ سنة 2004 (فضيل رايس، 2012، ص 76). ويساهم كل هذا التراكم في رفع سيولة النظام البنكي.

من ناحية أخرى، يكشف هيكل الكتلة النقدية عن تحول كبير في حجم الودائع، حيث تضايفت قيمة الودائع تحت الطلب باعتبارها أحد مكونات الكتلة النقدية بستة مرات من سنة 2001 إلى سنة 2008 لتعرف تراجعاً طفيفاً سنة 2009 قدر بـ 14% لكنها شهدت زيادة محسوسة بعد ذلك خاصة سنة 2011 أين ارتفعت بـ 1455.4 مليار دينار مقارنة بسنة 2009. إن هذا التطور يعبر عن وجود تذبذب في الطلب على النقود، ويتضح ذلك من خلال الفرق الكبير بين قيمة الودائع تحت الطلب مقارنة بالعملة المتداولة (أنظر الجدول رقم 02)، مما يدل على وجود مبالغ ضخمة وغير مستغلة، وهذا يعكس ضعف النظام المصرفي في استقطاب هذه الأموال وتحويلها إلى استثمار منتج، وهذا ما يؤدي إلى اتساع الفجوات التضخمية.

من أجل احتواء فائض السيولة والحد من الآثار السلبية للتضخم، كثف بنك الجزائر ابتداء من سنة 2005، ثلاث وسائل للسياسة النقدية والمتمثلة في سياسة استرجاع السيولة لفترة سبعة (07) أيام ولفترة ثلاثة (03) أشهر (Banque d'Algérie, Instruction N°02-2002)، التسهيل الدائمة الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة (Banque d'Algérie, Instruction N°04-2005)، بالإضافة إلى سياسة الاحتياطي الإلزامي. وقد ساهمت هذه الأدوات بنسب متفاوتة ومتذبذبة في امتصاص السيولة، حيث ساهمت سياسة استرجاع السيولة بأعلى نسبة سنة 2005 قدرت بـ 67.04%.

لقد اتسمت سنة 2013 بتراجع معتبر لوتيرة التوسع النقدي أين كانت نجاعة تسيير السياسة النقدية حاسمة من حيث امتصاص فائض السيولة في السوق النقدية، مما ساعد على تسجيل تراجع في التضخم، إذ عاد معدل التضخم في ظرف قصير إلى هدف التضخم المسطر. (تقرير بنك الجزائر، 2013، ص 8)

وتحت أثر تقلص فائض السيولة، توقف بنك الجزائر عن عمليات امتصاص السيولة المصرفية في نهاية 2016، مع انطلاق عمليات السوق المفتوحة لسبعة أيام، ثم لثلاثة أشهر، ستة أشهر خلال السداسي الأول من سنة 2017، فزادت ديناميكية السوق النقدية ما بين البنوك، حيث وصلت المبالغ المتبادلة خلال هذا السداسي 211.6 مليار دينار مقابل 153.8 مليار دينار خلال السداسي السابق (بنك الجزائر، 2017، ص 8)؛ وما يمكن التعقيب عنه في هذه الفترة هو عدم اتخاذ سلوك معدل التضخم نفس مجرى اتجاه فائض السيولة، إذ أنه في

الوقت الذي لمسنا فيه تقلصا في السيولة، أي سنة 2016، ارتفعت معدلات التضخم، بينما شهدت فيه سنة 2017 تراجعاً في معدل التضخم بـ 0.6 نقطة مقارنة بالسنة السابقة بالرغم من زيادة قيمة السيولة النقدية.

ب. **معدلات الفائدة:** اعتبر التقليديون أن الفائدة ثمن للادخار، أما كينز فاعتبرها ثمناً للنقد، أي ثمن التخلي عن السيولة (بسام الحجار، 2006، ص 267)؛ وهنا يؤكد فيشر على أن سعر الفائدة الحقيقي يتحدد بالقوى الحقيقية للادخار والاستثمار، بالإضافة إلى تأثير سعر الفائدة الإسمي بمستويات التضخم المتوقعة، وهذا التحليل امتداد للطرح الذي قام به "جيسون" «Gibson» سنة 1923 والذي يعرف بتناقض جيسون «le paradoxe de Gibson» وهو قائم على أساس التمييز غير الطبيعي بين سعر الفائدة الحقيقي وسعر الفائدة الجاري، وقد بين أن معدلات الفائدة المنخفضة ترتبط بمستوى أسعار مرتفع، لأن انخفاض معدل الفائدة يؤدي إلى ارتفاع الاستثمار وهذا ينتج عنه ارتفاع الطلب على القروض، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع كمية النقود وبالتالي ارتفاع الأسعار (بلعوز بن علي، 2004، ص 52).

ما نلاحظه حول الوضعية النقدية في الجزائر، أن بنك الجزائر قد لجأ منذ ماي 1989 إلى التحرير التدريجي لمعدلات الفائدة على ودائع البنوك التجارية في إطار الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية، وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف تراوحت بين تشجيع الادخار وتوجيهه نحو تمويل الاستثمارات الأكثر كفاءة. ويتم تصحيح وضعية معدلات الفائدة من خلال معدل إعادة الخصم، حيث يلجأ بنك الجزائر إلى رفع هذا المعدل بما يؤثر على أداء البنوك التجارية، والتي تتجه بدورها إلى رفع معدلات الفائدة المطبقة على القروض أو الودائع أو خصم الأوراق التجارية. وفي هذا الشأن يمكن تتبع تطور معدلات الفائدة الإسمية والحقيقية ومعدلات الخصم خلال فترة الدراسة من خلال الجدول التالي.

الجدول 03: تطور أسعار الفائدة ومعدل إعادة الخصم خلال الفترة 2001-2012.

(الوحدة: نسبة مئوية)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل الفائدة الإسمي	9,5	8,6	8,1	8	8	8	8	8	8	8	8	8
معدل الفائدة الحقيقي	11,7	7,2	-0,2	-3,8	-7	-2,3	1,5	-6,7	21,7	-8,5	-7	2,2
معدل إعادة الخصم	7,5	6	5,5	4,5	4	4	4	4	4	4	4	4

Source : <http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?langue=fr&codePays=DZA&codeStat=FR.INR.RINR&codeStat2=x>

إن الزيادة غير الطبيعية في معدلات التضخم بدون زيادة مماثلة في معدلات الفائدة الاسمية، هو ما كان وراء انخفاض معدل الفائدة الحقيقي، مما أدى إلى انخفاض في القيمة الحقيقية للتعاملات الاقتصادية الوطنية، إذ يبلغ

عدد الحسابات البنكية 20 مليوناً بين البريد والبنوك، بالإضافة إلى 4 ملايين حساب بالعملة الصعبة، تشمل الادخار المؤسساتي والادخار الفردي.

وانتقد صندوق النقد الدولي لجوء البنوك العمومية إلى تطبيق معدلات فائدة أقل في بعض الأحيان من معدل التضخم، مما يدل على تحمل هذه البنوك خسائر بدل الربح الذي تعتقد أنها تحققه ظاهرياً، خاصة مع السيولة العالية لدى البنوك التجارية، وعدم استغلالها اقتصادياً، وبالتالي فقدان قيمتها الحقيقية، إذ يعتبر التمويل البنكي للاقتصاد الوطني الأضعف بالمقارنة مع تونس والمغرب، حيث بلغ معدل الادخار بالجزائر بالنسبة للناتج الداخلي الخام 57.8% سنة 2008 ثم 49.9% سنة 2009، ولم يتم توظيف سنة 2008 سوى 19.8%، و 28% سنة 2009، في حين بلغت نفس النسب بالمغرب على التوالي 31% ثم 29.9%، وتم بالمقابل استخدام 36.3%، 34.3% على التوالي لتمويل الاستثمار، وهو ما دفع الناتج الداخلي الخام ينمو بنسب أقل بالمقارنة مع تونس والمغرب رغم وفرة الموارد المالية.

ج. معامِل الاستقرار النقدي: يستند هذا المعيار في قياس الفجوة التضخمية على أفكار النظرية الكمية الحديثة، والتي ربط فيها الاقتصادي "فريدمان" التضخم باختلال العلاقة بين الزيادة في كمية النقود والزيادة في الناتج القومي الحقيقي (شوتر منهل، 1996، ص 173)، حيث يرى فريدمان بأنه إذا كانت الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في الناتج القومي الحقيقي، ستولد فائض طلب يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، يتحقق ذلك من خلال الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد بنسبة تفوق الزيادة في كمية السلع والخدمات المعروضة، والذي يعد نتيجة لاختلال التوازن بين تيار الإنفاق النقدي والتيار السلعي.

محاولة منا للوقوف على العلاقة بين السوق النقدي والسوق العيني في الاقتصاد الجزائري، رأينا أنه لا بد من القيام بدراسة معامِل الاستقرار النقدي (الذي يساوي معدل التغير السنوي في الكتلة النقدية/ معدل التغير السنوي في الدخل المحلي الإجمالي) للفترة موضع الدراسة، وحسب "فريدمان" إذا كان معامِل الاستقرار النقدي يساوي الواحد، فهناك استقرار نقدي كامل، وإذا كان أكبر من الواحد فالإقتصاد يعرف حالة تضخم خفيفة أو حادة حسب القرب أو البعد من الواحد، وتكون في حالة انكماش في حالة تحقيق المعامِل لقيمة أقل من الواحد.

ويتضح جلياً من نتائج معامِل الاستقرار النقدي عدم التوافق بين كل من التغير في الكتلة النقدية والتغير في الناتج المحلي الإجمالي، ففي سنة 2001 تجاوز المستوى المطلوب للاستقرار، حيث نجد أن التغير في الكتلة النقدية قد ضاعف حجم التغير في الناتج بنسبة كبيرة تجاوزت العشر (10) مرات، ويفسر ذلك ببرامج التنمية الاقتصادية والإنعاش الاقتصادي التي عرفت تمويل كبير في مختلف القطاعات لاسيما قطاع العقارات والإسكان والتي لا تظهر نتائجها إلا بعد فترة طويلة جداً وهذا ما تجسّد في السنوات الموالية (2002-2005) أين انخفض معامِل الاستقرار ليقارب الواحد، إلا أنه قد عاود الارتفاع ابتداء من 2006، وهو ما يترجم تسارع وتيرة التضخم في تلك الآونة.

الجدول 04: تطور معامل الاستقرار النقدي 2001-2017

(الوحدة: نسبة مئوية)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
$\Delta M_2\%$	22,3	17,3	15,6	8,6	11,7	18,6	24,1	16,0	3,1	15,4	19,9	10,9	8,4	14,6	0,1	0,8	8,4
$\Delta PIB\%$	2,1	4,1	6,8	5,2	5,1	2	2,98	2,4	2,4	3,3	2,4	2,6	2,8	3,8	3,7	3,3	1,6
م. ن	10,61	4,21	2,29	1,3	1,39	9,3	8,08	6,66	1,33	4,66	8,29	4,19	3	3,84	0,02	0,06	5,25

المصدر: من إعداد الباحث استنادا على قيم PIB والكتلة النقدية M_2 ، المتاحة في:

Conseil national économique et social, « Rapport sur l'état économique et social de la Nation 2011_2012 », mai 2013, P9

بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 140.

وما يلفت الانتباه، هو تراجع معدلات الاستقرار النقدي منذ 2012 لتحقيق قيما أقل من الواحد خلال السنتين 2015 و 2016 (انظر الجدول رقم 05)، لكن بالمقابل ارتفعت معدلات التضخم خلال هاتين السنتين؛ على عكس ذلك في سنة 2017، أين ترافق الارتفاع النسبي في معامل الاستقرار النقدي مع تباطؤ التضخم بما في ذلك التضخم الهيكلي؛ ويمكن إرجاع هذه التطورات غير الاعتيادية إلى ضعف المنافسة والتنظيم للأسواق، فالتوقعات المفرطة للتضخم من طرف المتعاملين الاقتصاديين الذين يمثلون صناع السعر تعتبر السبب الرئيسي وراء ارتفاع معدلات التضخم خلال الثلاث سنوات الأخيرة.

2.3. التضخم ومعدلات البطالة:

يعتقد أن هناك علاقة قوية بين مستوى التضخم ونسبة البطالة، حيث الارتفاع في مستوى التضخم يكون مصحوباً بانخفاض في مستوى البطالة، والعكس صحيح. وأول من أشار إلى هذه الظاهرة هو الاقتصادي النيوزيلندي "ويليام فيليبس" «William Philips» سنة 1958، حين درس هذه العلاقة في الاقتصاد البريطاني على مدى 100 عام، وقد لاحظ أنه عندما تكون معدلات البطالة منخفضة تكون معدلات التغير في الأجور النقدية تميل إلى الارتفاع. وتفسير هذه النتيجة هو أن حالة البطالة تعني ضمناً نقصاً في عرض العمل، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الأجور النقدية بمعدلات أكبر مما لو كان عرض العمل مرتفعاً، وانطلاقاً من هذه النتيجة الهامة استخلص اقتصاديون آخرون أن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة (J.P.Gourlaouen, 1987, P 32). أهمية استنتاج فيليبس بشأن العلاقة بين التضخم والبطالة تكمن في كونها تعطي متخذ القرار الاقتصادي حلاً بسيطاً لمعالجة البطالة، أي رفع مستوى التوظيف، من خلال رفع مستوى الطلب الكلي في

الاقتصاد على حساب ارتفاع مستوى التضخم، فتنخفض البطالة ويزداد التضخم. كما أن دولاً كثيرة مما تعاني ارتفاع نسبة التضخم تستخدم منحى فيليبس في خفض التضخم على حساب رفع مستوى البطالة، حيث يتم ذلك بخفض الصرف الحكومي وتقليص الطلب الكلي فترتفع البطالة وتنخفض الأسعار. ورغم شهرة مفهوم منحى فيليبس واستخدامه من قبل الكثيرين، إلا أن ما حدث في بعض الفترات الزمنية في السبعينيات والثمانينيات في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية أثار عديداً من التساؤلات حول صحة هذا المفهوم، حيث برزت ظاهرة التضخم المصحوب بالركود الاقتصادي أين اختلفت العلاقة بين التضخم والبطالة، فأصبح هناك تضخم مع ركود اقتصادي وبطالة مرتفعة، بينما المتوقع أن التضخم يقلص من مستوى البطالة؛ كما أن بريطانيا شهدت حالة عكسية لسنوات عديدة في التسعينيات، حيث كان هناك انخفاض في مستوى البطالة وانخفاض في مستوى التضخم في الوقت نفسه. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال العرف الاقتصادي القائم هو أن منحى فيليبس موجود وصحيح، لكن على المدى القصير فقط، وهو ما نادى به "ملتون فريدمان"، الذي لا يرى فائدة في توظيف السياسة المالية لرفع الطلب الكلي، لأن تأثير ذلك في البطالة غير مجد على المدى الطويل، حتى إن أعطى نتائج إيجابية على المدى القصير.

إن أردنا معرفة صحة هذه المفاهيم في الاقتصاد الوطني، يمكننا تحليل علاقة مستوى التضخم بمستوى البطالة على مدى سنوات الدراسة. وبالاعتماد على الجدول الموالي نجد أن منحى فيليبس كان ينطبق إلى حد كبير في سنوات عديدة، حيث كان معدل البطالة تحت السيطرة، أي أقل من 17% وهو السقف الذي تم تحديده من طرف بنك الجزائر، لكن على حساب ارتفاع مستوى التضخم، وهو ما يتنبأ به منحى فيليبس. إلا أنه في بعض السنوات، خصوصاً عامي 2014 و2016، شاهدنا أن هناك ارتفاعاً في مستوى التضخم مع ارتفاع في مستوى البطالة، مما يوضح أن مسببات التضخم في الاقتصاد الجزائري خارجية المصدر بحكم أنه يعتمد على الاستيراد في معظم السلع والخدمات التي ارتفعت في السنوات الأخيرة لأسباب دولية، مما يجعله يتحمل نسبة لا بأس بها من التضخم المستورد، هذا بالإضافة إلى ارتفاع عائدات المحروقات التي تدفع بصافي الموجودات بالعملة الصعبة المقابلة للإصدار النقدي نحو الأعلى، بينما مستوى البطالة شأن داخلي غير مرتبط بشكل مباشر بعناصر الإنتاج المسببة للتضخم، كما هو الحال في الدول الكبرى.

الجدول 05: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2001 و2012

(الوحدة: نسبة مئوية)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل البطالة	28,4	26,0	23,7	17,7	15,3	12,3	11,8	11,3	10,2	10,0	10,0	9,7	9,8	10,6	11,2	10,5	11,7

Source : Conseil national économique et social, « Rapport sur l'état économique et social de la Nation 2011_2012 », mai 2013, P95 ; Banque d'Algérie « Le rapport de la conjoncture économique et monétaire de l'année 2017 », op-cit, P144.

3.3. التضخم وأسعار الصرف:

نظرا لأهمية سوق الصرف الأجنبي في تحديد أسعار الصرف، تم تأسيس سوق ما بين البنوك الذي انطلق نشاطه رسميًا في 02 جانفي 1996 والإعلان عن تبني نظام التعويم المدار، الذي أصبح من خلاله الدينار يتحدد وفق العرض والطلب، الذي تمارسه يوميًا جميع البنوك التجارية، "تسعة عشر" (19) بنكا بما فيها البنك المركزي والمؤسسات المالية، مع إجبارية تدخل البنك المركزي من أجل حماية الدينار من تدهور قيمته. إذ تحدد قيمة العملة الوطنية "الدينار الجزائري" على أساس سلة من العملات تتكون من أربعة عشر (14) عملة أجنبية مرتبة حسب الأهمية بالنسبة للعلاقات التجارية بين الجزائر والبلدان المعنية، مع الإشارة إلى أن الدينار عملة قابلة للتحويل الجزئي.

الجدول 06: تطور معدلات صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي 2001 – 2017

السنة	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
سعر الصرف	110.9	109.47	100.46	80.57	79.38	77.55	74.11	74.31	72.73	71.18	69.30	72.64	73.36	72.06	77.4	79.7	77.3

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 21، مارس 2013، ص20؛ النشرة رقم 5، ديسمبر 2008، ص23، التقارير السنوية للتطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر، 2013، 2015، 2017،

متوفرة على الرابط الإلكتروني <http://www.bank-of-algeria.dz>

يعد التضخم من العوامل المؤثرة على سعر الصرف فارتفاع معدلاته في الداخل يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي تدهور سعر صرفها مما يدل ذلك على أهمية المستوى العام للأسعار في التأثير على سعر الصرف. (عبد المنعم السيد علي، 1986، ص7) إذ أدى توسع فارق التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين الرئيسيين وفي سياق انخفاض عملاتهم أمام الدولار الأمريكي إلى بقاء مستوى سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري فوق مستواه التوازي (هذا بالطبع إلى جانب تراجع أسعار النفط وتفاقم العجز في الميزانية العامة وميزان المدفوعات)؛ مما دفع ببنك الجزائر تدخله لغرض إبقاء سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار عند المستوى التوازي، وهو ما دفع إلى انخفاض قيمته مقابل العملات الرئيسية (تقرير بنك الجزائر، 2015، ص73)، خاصة في السنوات الأخيرة، إذ فقد الدينار أكثر من 60% من قيمته خلال عشر سنوات.

وحسب بنك الجزائر، فإن مساهمة معدل الصرف الحقيقي في التضخم ضئيلة جدا خلال الفترة الممتدة بين 2000 و2017، خاصة أن المنتجات المستوردة لا تمثل سوى قرابة ربع مؤشر الأسعار عند الاستهلاك في الجزائر.

4.3. التضخم وميزانية الدولة:

مما لا شك فيه أن أي حكومة تعاني من عجز موازني دائم، ستلجأ عاجلا أم آجلا إلى تمويل هذه العجزات، وهنا يأتي دور الإصدار النقدي أو التوسع النقدي، فيما لو لم تتوفر لديها السيولة الكافية، مما سيولد ضغوطا تضخمية. وهو ما شهدته الجزائر في سنوات عدة، ففي ظل عدم فعالية النظام الجبائي، وعدم الاستقرار السياسي،

والاعتماد الكبير على الاقتراض الخارجي سيزداد الاعتماد على الضريبة التضخمية. (محمد بن بوزيان، 2012، ص189)

الجدول 07: تطور الرصيد الموازي للجزائر خلال الفترة 2001-2017

(الوحدة: مليار دينار)

السنة	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
الرصيد	1206,5-	2187,4-	2553,2-	1257,3-	151,2-	-758,6	-28	-74	-570,3	909,5	595,3	1150,6	1102,9	436	262,9	10,4	171

Source : Banque d'Algérie, « Rapport 2017 sur l'évolution économique et monétaire en Algérie », P 67; « Rapport 2011 », P68 ; « Rapport 2007 », P83 ; « Rapport 2005 », P74 ;

هذا من جهة، ومن جهة أخرى تقوم الحكومة بالتدخل من أجل تحقيق الهدف التالي: مواجهة الفجوة التضخمية الناتجة عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، وذلك عند مستوى التوظيف الكامل، من خلال تقليص حجم الطلب الكلي في الاقتصاد. وبما أن الإنفاق الحكومي يعتبر عنصر من عناصر الإنفاق الكلي (أو الطلب الكلي)، فإن تقليص أو تخفيض حجم الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى تقليل حجم الإنفاق الكلي إلى المستوى الذي يكون فيه الطلب الكلي مساوياً للعرض الكلي. من جانب آخر، تستطيع الحكومة استخدام الأداة الثانية من أدوات السياسة المالية ألا وهي الضرائب، فرفع الضريبة على الدخل يؤدي إلى تقليص مستوى الدخل الشخصي المتاح بقيمة الضريبة ومن ثم انخفاض مستوى الاستهلاك ومستوى الادخار.

إذن، على الحكومة اتباع سياسة مالية انكماشية سواء من خلال تخفيض حجم الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب من أجل مواجهة الفجوة التضخمية. إلا أن الجزائر قد انتهجت خلال الفترة الممتدة بين 2001 و2014 سياسة مالية توسعية، يمكن إرجاع أسبابها إلى ثلاث محددات متداخلة و متكاملة، ألا وهي (شبي عبد الرحيم، 2015): المحدد الاقتصادي المتمثل في حتمية تغيير الهيكل الاقتصادي، المحدد الاجتماعي المتمثل في ضغط الطلب على الخدمات العمومية، و أخيراً المحدد الأهم و هو المحدد المالي المتمثل في اليسر المالي الناتج عن قطاع المحروقات، بالنظر إلى أسعار النفط الموازية في أغلب الأحيان على أنها إشارة إلى حدوث زيادة دائمة في الدخل، قادت إلى مستويات عالية من الإنفاق العام كان من الصعب خفضها، إذ أن استقرار معدلات الدين العام والعجز الموازي مرهون بالإيرادات العامة، خاصة الجباية البترولية. وبالتالي فإن القدرة على تحمل السياسة المالية والعجز الموازي تبقى بدورها مرهونة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهذا ما يضيف ميزة الضعف على السياسة المالية بالجزائر.

إن عودة ارتفاع أسعار المحروقات إبتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعاً من الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق

العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الإقتصادي، فمبلغ 1500 مليار دولار الذي تم اعتماده خارج ميزانية الدولة لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاز سياسة مالية تنموية ذات طابع كينزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى. غير أن هذه الارتفاعات في النفقات العمومية قد قابلها ارتفاع في إيرادات الدولة بنسب أعلى وهذا ما يؤكد ارتفاع موارد صندوق ضبط الإيرادات FFR. وترجمت الزيادة في الإنفاق الحكومي بالارتفاع المتزايد لنفقات الاستثمار مقارنة بالنفقات الجارية، حيث ارتفعت هذه النسبة من 65.4% سنة 2001 إلى 89% سنة 2008 (Rapport Banque d'Algérie, 2009, P91).

انطلاقاً من سنة 2009 تميزت ميزانية الدولة بالعجز بسبب تأثر الجباية البترولية بالأزمة المالية العالمية 2008، حيث تراجعت بنسبة 41% لكن هذا العجز كان بسيطاً سنتي 2010، 2011 حيث لم يمثل سوى 0.6% و 0.4% من الناتج الداخلي الخام على التوالي، إلا أنه قد ارتفع إلى 4.8% سنة 2012 بسبب ارتفاع النفقات العامة بنسبة 22.5% (Rapport Banque d'Algérie, 2012, P67). لكن بالرغم من ذلك سجل صندوق ضبط الموارد "FFR" ارتفاع بقيمة 36.4 مليار دينار، حيث بلغ في نهاية 2009 مبلغ 4316.5، وهو ما يعادل 42.6% من الناتج الداخلي الخام مقارنة بـ 38.8% سنة 2008، وهو ما سمح بمتابعة برامج الاستثمار العمومي (Rapport Banque d'Algérie, 2009, P87).

غير أن العجز المسجل ابتداء من سنة 2013 ناجم عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية الذي فاق الانخفاض المعتبر في النفقات الجارية ورأس المال، وانطلاقاً من هذه السنة أصبح تمويل هذا العجز يتم عن طريق الاقتطاع من صندوق ضبط الإيرادات FFR.

لقد ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهرياً، لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية، غير أنه لم تنجح في رفع عرض الإنتاج الوطني من خلال زيادة الإنفاق العام، ويرجع هذا بكل بساطة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي و محدودية قدراته. فرغم ضخامة الموارد المالية المخصصة لم تستطع المؤسسات الرفع من إنتاجها، وهذا ما أدى إلى ضعف أثر المضاعف الحكومي، مما استدعى تحويل هذه المبالغ في إنشاء الهياكل القاعدية وتزايد واردات السلع فقط.

5.3. التضخم المستورد وأسعار النفط:

يمكن تتبع الأثر الذي تسببه أسعار النفط على التضخم في الجزائر من اتجاهين مختلفين: الأول محلي من خلال العوائد النفطية وإجراءات الإنفاق الحكومي، والثاني خارجي عن طريق التضخم المستورد (التغذية المرتدة)، حيث يمكن إرجاع جانب كبير من التضخم إلى ارتفاع أسعار الواردات نتيجة عملية "إعادة تصدير التضخم" التي تقوم بها البلدان الصناعية المتقدمة وذلك عن طريق رفع أسعار المنتجات المصدرة للبلدان المنتجة للنفط تعويضاً عن ارتفاع أسعار النفط الخام لعوامل داخلية في تلك البلدان (محمد بن بوزيان، 2012، ص 191).

الجدول 08: تطور أسعار النفط خلال الفترة 2001-2016

(الوحدة: دولار للبرميل)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
سعر النفط	23,12	24,36	28,10	36,05	54,64	61,08	69,08	94,45	61,06	77,45	107,46	109,45	105,87	100,2	53,1	45

Source : http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm

إن الارتفاع المتواصل لأسعار النفط طيلة ثمانية (8) سنوات متتالية انطلاقاً من 2001، قد سمح بتطوير قدرة الوضعية المالية الخارجية للجزائر على مقاومة الصدمة الخارجية الكبيرة لسنة 2009؛ لكن وبعدما عرف متوسط السعر السنوي للبرميل الواحد من النفط، والذي تجاوز 100 دولار بين 2011 و2014، ثم الانخفاض الحاد في 2015 و2016 ليصل إلى 53.1 دولار و45 دولار على التوالي، ليؤكد هشاشة ميزان المدفوعات الجزائري أمام أي تراجع لأداء الصادرات من المحروقات سواء من ناحية السعر أو الكم، وهو ما يمكن استخلاصه بالمقارنة مع سنة 2004، أين كان متوسط سعر البترول أدنى بكثير من مستواه في سنة 2016، كانت صادرات المحروقات خلال تلك السنة تفوق بـ 13 ٪ مستواها خلال 2016 (55,31 مليار دولار في 2004 مقابل 92,27 مليار دولار في 2016)، مما يعكس الانخفاض الكبير في كميات المحروقات المصدرة خلال العشرة الأخيرة. (تقرير بنك الجزائر، 2016، ص50)

ولمواجهة الصدمات الخارجية، تم في 2009 اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات الاحترازية انصب أغلبها على تعزيز تدابير تتبع المدفوعات الخارجية بموجب العمليات الجارية، وكذا تدابير مكافحة السوق الموازية؛ أين تم تسجيل تراجع الواردات من المنتجات البترولية والسلع الغذائية والمواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة ومواد التجهيز انطلاقاً من 2012.

هذا كله يؤكد أن ارتفاع معدلات التضخم خاصة تلك المتعلقة بسنتي 2015 و2016 لا يمكن تعليقه بالتضخم المستورد الناجم عن أسعار النفط، خاصة مع تخفيض فاتورة الواردات وتقلص الفارق بين التضخم المحلي والتضخم لدى أهم الشركاء التجاريين.

خاتمة

من خلال ما سبق يمكن القول أن هناك مجموعة من العوامل التي آلت إلى استفحال معدلات التضخم في الجزائر، تباينت بين العوامل النقدية في بعض السنوات وعوامل أخرى كالتوسع في الإنفاق الحكومي وزيادة معدلات التشغيل، كما تبين لنا أنه في العديد من السنوات شكل التضخم الهيكلي الجانب المهم إذ عادل أو فاق التضخم الكلي أين تزامن مع تباطؤ وتيرة التوسع النقدي وارتفاع معدلات البطالة بالإضافة إلى انخفاض احتياطات الدولة نتيجة انخفاض العائدات البترولية كما وسعنا؛ هذا ما جعلنا نفسر ارتفاع وتيرة معدلات التضخم بعوامل أخرى ترجع بالأساس إلى ضعف منافسة وتنظيم الأسواق الذي أدى بصناع السعر إلى المبالغة في رفع التوقعات.

قائمة المراجع:

- البياني طاهر فاضل، الشمري خالد توفيق (2011)، "مدخل إلى علم الاقتصاد"، دار وائل، عمان.
- الحجار بسام (2006)، "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت.
- الدباغ أسامة بشير (2007)، "البطالة والتضخم"، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.
- الديوان الوطني للإحصاء: <http://www.ons.dz/IMG/pdf/ipc1113-2.pdf>
- العمر حسين (بدون سنة النشر)، "محددات التضخم بدولة الكويت"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، ص 200، متوفرة على الرابط الإلكتروني: www.ksu.edu.sa
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "تقرير حول نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر" جويلية 2005.
- المزني خالد واصف، الرفاعي أحمد حسين، (2005) "مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق"، ط7، دار وائل، عمان.
- بن بوزيان محمد، لخديمي عبد الحميد (2012)، "تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر: دراسة تحليلية وقياسية"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، الصادرة عن جامعة قاصدي مرباح "ورقلة"، العدد 2.
- بن علي بلعزوز (2004)، "أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية-دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- بن علي بلعزوز، طيبة عبد العزيز (2008)، "السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2006" مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41.
- بنك الجزائر: <http://www.bank-of-algeria.dz>
- بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، سبتمبر 2014.
- بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، نوفمبر 2016.
- بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، نوفمبر 2017.
- بنك الجزائر، "التوجهات النقدية والمالية خلال السداسي الأول من سنة 2017"، متوفر على الصفحة الإلكترونية <http://www.bank-of-algeria.dz>

- خليل سامي (1994)، "نظرية الاقتصاد الكلي"، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة.
- رايس فضيل (2012)، "تحولات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2009"، مجلة الباحث، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، العدد 10.
- شوتر منهل، العمار رضوان (1996)، "النقد والبنوك"، مؤسسة آلاء للطباعة والنشر، عمان.
- شبيبي عبد الرحيم وآخرون (2015)، "الآثار الاقتصادية الكلية لصددمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، جامعة يحي فارس، العدد 04.
- علي عبد المنعم السيد، حبيب عبد الرحمن (1986)، "نظام النقد الدولي والتجارة الخارجية للبلاد العربية"، المؤسسة الجامعية، بيروت.
- ماير توماس وآخرون، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق (2002)، "النقد والبنوك والاقتصاد"، دار المريخ، المملكة العربية السعودية.
- Banque d'Algérie, « Rapport 2009 sur l'évolution économique et monétaire en Algérie », juillet 2010.
- Banque d'Algérie, « Rapport 2012 sur l'évolution économique et monétaire en Algérie », juillet 2013
- Banque d'Algérie, Instruction N°02-2002, du 11 avril 2002, portant introduction de la reprise de liquidité sur le marché monétaire.
- Banque d'Algérie, Instruction N°04-2005, du 14 juin 2005, relative à la facilité de dépôt rémunéré.
- Conseil national économique et social, « Rapport sur l'état économique et social de la Nation 2011_2012 », mai 2013
- J.P.Gourlaouen, Y.Perraudeau (1987), « Economie, problèmes monétaires et financiers », Edition Vuibert, Paris.
- République algérienne démocratique et populaire, Journal officiel N° 16 du 18 avril 1990, loi n° 90-10 du 14 avril 1990 relative à la monnaie et au crédit, Article 55.